

وثيقة معلومات المشروع  
مرحلة تصور المشروع

تقرير رقم: PIDC30109

اسم المشروع	الهوية واستهداف النظم مشروع الحماية الاجتماعية (P155198)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
البلد	المغرب
وثيقة القرض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع	P155198
المقترض	المملكة المغربية
الوكالة المنفذة الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الداخلية
فئة التصنيف البيئي:	C غير مطلوبة
تاريخ إعداد / تحيين وثيقة معلومات المشروع	28 أكتوبر 2016
التاريخ المتوقع لإتمام التقييم	27 ماي 2016
التاريخ المتوقع لموافقة المجلس	05 يناير 2017
قرار مراجعة تصور المشروع	. المرحلة 2 :..رخص قرار لمراجعة استمرار الإعداد

I. المقدمة والسياق  
السياق الخاص بالبلد

ملحوظة: وثيقة معلومات المشروع هذه تم إعدادها في 09-09-2015 بعد مراجعة تصور المشروع في 13-08-2015.

يعتبر الحد من عدم المساواة والإقصاء إحدى أولويات الحكومة المغربية. إذ حسن المغرب حديثاً من إطاره المكرو- اقتصادي. إذ أن المالية العمومية تحسنت أكثر في 2015 بفضل تراجع النفقات المتكررة وبفضل التقليل المهم في ميزانية دعم الوقود. كما استفادت الوضعية الخارجية للبلاد من تحسن ملموس على مستوى العجز في الحساب الجاري و تعزيز احتياطي العملة الأجنبية. فضلاً عن ذلك، وبنسبة معدل نمو اقتصادي يصل إلى 4.5% أثناء العقد الأخير، تم تقليص الفقر بدرجة مهمة من 15.3% في 2001 إلى 4.2% في 2014. وخلال نفس الفترة نمت نسبة العيش الرفيه بين صفوف الأربعة في المائة من السكان الذين كانوا في أسفل الهرم بوتيرة نوعاً ما أسرع من المعدل الأمر الذي يشير إلى الزيادة في الازدهار والرفاه المشترك. بيد أن معامل جيني للمغرب سجل تحسناً طفيفاً فقط في نفس الفترة (0.38 في 2014 مقابل 0.41 في 2001)، مما يعكس مستويات عالية باستمرار من انعدام المساواة خاصة بين المناطق القروية والحضرية وفي مختلف جهات البلاد.

للاستمرار في تقليص الفقر والحد منه والتخفيف من وطأة عدم المساواة تهدف الحكومة المغربية إلى بناء المزيد من الفعالية والمساواة وإلى وضع نظام مندمج ومتكامل لتقديم الخدمات الاجتماعية. إذ ما يقرب من 15.7% من السكان (أي ما يمثل 5.3 مليون نسمة مغربية، التي يسكن ثلثيها في المناطق القروية) يعيشون بشكل دائم تحت تهديد الوقوع في الفقر بسبب غياب الخدمات الاجتماعية المناسبة في المناطق الأكثر فقراً والأكثر تعرضاً للصدمات. (المفوضية السامية للتخطيط 2015). أما الآثار الاجتماعية والسياسية للتباينات والفوارق من حيث الرفاه والنتائج الاجتماعية فلا زالت تشكل أحد هموم الحكومة. فتحسين تقديم الخدمة الاجتماعية وضممان فعالية عالية للنفقات الاجتماعية يشكلان أولويتان مهمتان بالنسبة للحكومة في سبيل النهوض بالإنصاف والاندماج الاجتماعي في سياق الدستور الجديد المعتمد في 2011. بالفعل من بين الركائز الخمسة لأهداف البرنامج الوطني للحكومة للفترة ما بين 2012-2016 نجد تعزيز البرامج الاجتماعية وضممان إتاحة متساوية للخدمات الأساسية وتقوية التكافل والتضامن والمساواة في نجد الفرص بين كافة المواطنين والأجيال والمناطق.

السياق القطاعي والمؤسسي

تقليدياً، تم تخصيص النفقات الاجتماعية في المغرب بشكل واسع لمجال دعم الطاقة والمواد الغذائية؛ الدعم الذي أفاد الأسر الغنية وشبكات سلسلة التزويد بهذه السلع. ذلك أن منظومة دعم الطاقة والمواد الغذائية في المغرب وضعت لحماية الفقراء والسكان المعرضين من تقلبات أسعار السلع الأساسية، إلا أن هذه المنظومة ظلت تقليدياً لصالح الأسر الغنية ولصالح شبكات سلسلة التزويد بهذه السلع (البنك الدولي 2012). وفي نفس الوقت وعلى الرغم من المجهودات الجبارة التي بذلتها الحكومة لإصلاح شبكات الأمان الاجتماعي، فإن برامج الدعم الاجتماعي تظل محدودة النطاق ومشتتة ونادراً ما يتم استهدافها.

وفضلاً عن ذلك يبقى نظام تزويد الخدمات الاجتماعية الحالي نظاماً مشتتاً إلى درجة واسعة مما يعكس تواجدها عمليات إدارية بطيئة ومتكررة يتعين على المواطن أن يتعايش معها من أجل الاستفادة من البرامج المتوفرة سلفاً.

والتمسّت الحكومة المغربية الدعم التقني والمالي من البنك من أجل تحسين استهداف ونجاعة النفقات المتعلقة بشبكات الأمان الاجتماعية. فمُنذ شهر نونبر 2013، وبدعم من البنك الدولي، خاضت الحكومة المغربية عملية واسعة في مجال الاستشارات التقنية من أجل تقييم الجدوى التقنية والسياسية لتحسين استهداف ونجاعة النفقات على شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية الرائدة، خاصة برنامجي رامد للرعاية الصحية و تيسير للتحويلات النقدية المشروطة. و بدعم من المساعدة التقنية في مجال إصلاح الحماية الاجتماعية المبرمجة في إطار برنامج (P133498)، حيث تم إصدار تقريرين رائدين من أجل تقييم الخيارات السياسية بانجاز أهداف الحكومة المذكورة. و أوصى التقريران بضرورة اتخاذ خطوة أولى من أجل تطوير نظام أكثر نجاعة و إنصاف في مجال تزويد الخدمات ذات الصلة بشبكات الأمان الاجتماعي بالمغرب، و ذلك بتطوير نظم معلوماتية قادرة على تقوية و بناء قدرات الإدارة من أجل (i) استهداف أفضل و (ii) تقييم هوية الأفراد المستفيدين ( أو طالبي الاستفادة) من شبكات الأمان الاجتماعي المتوفرة. و تم نشر هذه التوصيات و الاستشارة بشأنها و قبولها بشكل واسع من قبل أصحاب القرار رفيعي المستوى (على المستويين التقني و السياسي) كما تم قبولها من طرف الشركاء الغير حكوميين.

و نتيجة لذلك، و في شهر مارس 2015، طلبت الحكومة المغربية من البنك الدولي تقديم المساعدة المالية و التقنية لتطوير (i) برنامج شامل للهوية عبر وضع و تطوير سجل وطني للسكان برقم تعريف موحد؛ (ii) ووضع نظام مستهدف فعال و شامل عبر تطوير سجل اجتماعي؛ و (iii) الأطر المؤسساتية و القانونية و العملية الضرورية لضمان استعمال مناسب و مستديم لهذه النظم الجديدة. و لمواكبة هذا الملتمس، و و كدليل على الامتلاك التقني و السياسي القوي لهذا الإصلاح، قررت الحكومة المغربية بأن تشكل تحت قيادة وزارة الداخلية، لجنة مديرة رفيعة المستوى و لجنتين تقنيتين ( الأولى ذات صلة بالسجل الوطني للسكان و السجل الاجتماعي) للمواكبة للصيقة لعملية إعداد هذا المشروع.

### العلاقة مع إستراتيجية الدولة للشراكة

يتماشى المشروع المقترح مع إستراتيجية الدولة للشراكة للبنك الدولي. إذ أن أهمية تحسين تزويد الخدمة الاجتماعية في المغرب يظهر من خلال إستراتيجية الدولة للشراكة لسنوات 2014-2017. إذ أن هذه الشراكة تشير إلى الالتزام القوي من جهة البنك الدولي لدعم رؤية الحكومة المتعلقة بتعزيز وزيادة ولوج و نجاعة برامج الحماية الاجتماعية. ولعل إطار هذه الرؤية محدد في أحد الركائز الأساسية لبرنامج الحكومة (الركيزة الرابعة) المتعلقة بتعزيز البرامج الاجتماعية الضامنة للولوج المتساوي و المنصف للخدمات الأساسية مع تقوية التضامن و الفرص المتساوية بين المواطنين و الأجيال و المناطق. ذلك أن التضامن الاجتماعي و الإنصاف و الاندماج كلها مذكورة بشدة في هذه الركيزة مع الاستهداف الخاص للأسر الفقيرة و الهشة المعرضة للفقر. وبشكل أخص، فإن النتيجة 1.7 الإستراتيجية الشراكة القطرية في مجال النتائج (تعزيز التنافسية و النمو المندمج) تهدف إلى "تحسين الولوج إلى برامج الحماية الاجتماعية و نجاعتها". أما العملية المقترحة فإنها ستساهم أيضا في النتيجة الإستراتيجية 3.2 : "المزيد من التدبير الشفاف و المسؤول للموارد العمومية"، في إطار مجال النتيجة 3 لإستراتيجية الشراكة القطرية ( تعزيز الحكامة و المؤسسات لتحسين تزويد الخدمات).

كما أن العملية المقترحة مرتبطة بالحوار القطاعي الذي أجراه البنك الدولي حديثا في ميدان الحماية الاجتماعية و الصحة و قطاع النقل. ويعتمد بشكل وثيق على توصيات الحوار السياسي الناتج عن 2012-2015 تحت ظل برنامج إصلاح الحماية الاجتماعية في إطار المساعدة التقنية. وأخيرا، فقد تم تأطير هذه المهمة في خضم "إستراتيجية الحماية الاجتماعية و الشغل للبنك الدولي 2012-2020"، و التي تنصح بتطوير نظم تزويد خدمة اجتماعية و مدمجة و فعالة لمواجهة الفقر و انعدام المساواة و المخاطر الاجتماعية الأخرى.

أخيرا، تتماشى أيضا العملية المقترحة مع الإستراتيجية الإقليمية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، التي يجري إعدادها و التي توجه أعمالها و تدخلاتها نحو النهوض بالسلام و تعزيز الاستقرار في المنطقة. لأن برامج الحماية الاجتماعية تتناسق مع ركيزتين في الإستراتيجية الجديدة التي تروم : (i) تجديد العقود الاجتماعية من خلال تقوية أداء و شفافية برامج شبكات الأمان الاجتماعي؛ و (ii) الرفع من القدرة على الصمود من خلال تقوية و بناء قدرات المؤسسات و قدرات شبكات الأمان الاجتماعي و ما تزوده من خدمات خاصة على المستوى المحلي.

## II. الأهداف التنموية للمشروع

أهداف التنمية المقترحة تتألف من "دعم حكومة المغرب لتطوير أسس نظام أكثر فعالية و إنصافا و شمولية في مجال تقديم الخدمات في إطار برامج الحماية الاجتماعية عبر (i) وضع السجل الوطني للسكان برقم تعريف موحد و سجل اجتماعي، (ii) تحديث السجل المدني، و (iii) تعزيز قدرة المؤسسات و البرامج على استعمال هذه الوسائل الجديدة".

## المستفيدون من المشروع

هناك عدة أنواع من المستفيدين المباشرين من المشروع. (i) المواطنين و المقيمين القانونيين الذين سيستفيدون من رقم تعريف موحد الأمر الذي سيسهل العديد من العمليات و الإجراءات الإدارية في البلاد؛ (ii) الفئات الأكثر حرمانا من السكان و التي ستحظى بإتاحة أكثر للتسجيل في سجلات الهوية و برامج الحماية الاجتماعية؛ (iii) و سيستفيد مدراء البرامج من قدرة متزايدة و معززة على المراقبة الإجازية، و تحديد المستفيدين المحتملين من البرامج الاجتماعية و صياغة متنسفة للسياسات الاجتماعية مع تحفيز التنسيق و تبادل المعلومات مع الوزارات القطاعية الأخرى و البرامج الاجتماعية؛ و (v) سترفع الإدارة العمومية من النجاعة و الإنصاف في النفقات الاجتماعية في الوقت الذي سنقلص فيه الأخطاء بين صفوف الفئات المستهدفة و ننقص من عمليات الاحتيال.

فإذا كان مدى و نطاق الاستفادة من البرنامج يتجاوز خدمات الحماية الاجتماعية ( حيث ستساهم مزاياه في تحسين و تزويد أي خدمة اجتماعية)، فإن هذا المشروع سيركز على تحسين تزويد شبكات الأمان الاجتماعية كمدخل لتنزيل و تطبيق هذا النظام.

## النتائج الرئيسية

مؤشرات الانجاز الأساسية التي ستستعمل لتقفي و تتبع التطور في سبيل الوصول إلى انجاز أهداف التنمية للمشروع تكمن في ما يلي:

1. جزء من الساكنة سيتوفر على رقم تعريفى موحد يكون مرقما و معروفا للمواطن؛  
أ. شريحة من السكان 0-6 برقم تعريفى موحد مرقم و معروف للمواطن؛
2. عدد من الأفراد المسجلين في السجل الاجتماعى  
أ. شريحة من الأفراد برقم تعريفى موحد  
ب. شريحة من الأفراد انتقلوا من سجلات برامج / سجلات قطاعية
3. شريحة من الأفراد مسجلين في السجل الاجتماعى كجزء من مجموع السكان  
أ. شريحة من الأفراد مسجلين في السجل الاجتماعى في أسفل لائحة أفقر خمسي المستهلكين
4. عدد من البرامج الاجتماعية و الخدمات التي تستعمل السجل الاجتماعى و السجل الوطنى للسكان  
أ. البرامج الاجتماعية التي تستعمل السجل الاجتماعى لتحديد مستفيديها المحتملين  
ب. برامج/خدمات تستعمل السجل الوطنى للسكان / رقم تعريف فريد للمواطنين للتحقق من هويتهم.  
ت. عدد من الوزارات و الوكالات التي تتبادل المعلومات في قاعدة بياناتها عبر استعمال رقم تعريفى موحد

لبلوغ مؤشرات هدف التنمية المسطر هناك مجموعة من المؤشرات المرحلية التي ستنم صياغتها و تطويرها كجزء من وثيقة البرنامج و سيتم تعميق صياغتها و تنقيحها أثناء الإعداد و ستظهر في وثيقة تقييم المشروع.

## III. وصف أولي

### وصف المفهوم

( تطوير نظام إيكولوجي قوي و صلب زمن المفروض في المشروع المقترح أن يدعم، على مدى أربع إلى خمس سنوات، )  
( و تطوير السجل الاجتماعى لتحديد المستفيدين المحتملين من شبكات الأمان الاجتماعى بشكل أكثر اتساقا و إنصافا. )  
في هذه المرحلة من المتوقع في البرنامج أن يحترم إجراءات الاستثمار العادية و كلما أصبح تطوير النظام الإيكولوجى للتعريف برنامجا وطنيا للحكومة (حيث يتوفر على تخصيصاته من الميزانية)، فإن الفريق قد يأخذ بعين الاعتبار بعض التمويلات القائمة على النتائج لتقديم التشجيع من أجل التسريع في تطوير البرنامج. و بذلك، و أثناء إعداد العملية المقترحة فإن الفريق سيقوم بتحقيق معمق يهتم إمكانية صرف الأموال باستعمال مؤشرات مرتبطة بالصرف محددة مسبقا خاصة بالنسبة للمكون 1. و من تم فإن التكلفة الإجمالية للأنشطة المقترحة سيتم تقييمها بحوالي مبلغ 200 مليون دولار أمريكي. أثناء إعداد المهمة فإن الفريق سيتعرف على حصة مساهمة الحكومة و يؤكد مبلغ التمويل من قبل البنك الدولي. لبلوغ هدف التنمية المقترح، فإن المشروع يتصور التمحور حول ثلاثة مكونات أساسية:

### اسم المكون 1:

تطوير نظام إيكولوجي صلب للتعريف من خلال (i) تطوير سجل وطنى للسكان (N) و رقم تعريف موحد و (ii) تحديث السجل المدني عند الازدياد.  
و سيعم هذا المكون البلاد في عملية تحسين نظامها الإيكولوجى للتعريف عبر (أ) تطوير السجل الوطنى للسكان و رقم تعريف موحد و (ب) تحديث السجل المدني .

## اسم المكوّن 2:

تطوير سجل للتعرف على المستفيدين المحتملين من شبكات الضمان الاجتماعي و لضمان المزيد من التنسيق و الاستهداف المنصف و العادل للبرامج الاجتماعية.

و كجزء من تحديث نظام تزويد الحماية الاجتماعية، فإن المغرب يهدف إلى تنسيق المعلومات والعمليات ذات الصلة بالبرامج الاجتماعية في السجل الاجتماعي و تبين التجربة الدولية أن هذا السجل يمكن أن يسهل من جهة، رصد و تحديد المستفيدين المحتملين من أي برنامج حماية اجتماعية و من جهة أخرى، يمكنه أن يسهل تسجيل الإستفادات التي تم الحصول عليها من الأسر. هذا المكون يروم تقديم دعم تقني و مالي للحكومة في سبيل تنفيذ حزم الأنشطة التالية: (i) وضع وحدة خاصة لتدبير السجل الاجتماعي؛ (ii) تطوير إجراءات التسجيل في السجل الاجتماعي؛ (iii) صياغة و تنفيذ حملة تواصلية وطنية؛ (iv) جمع المعطيات/ التسجيل، (v) تقييم جودة البيانات (vi) بناء قدرات المستعملين على استعمال السجل الاجتماعي و دعم المرحلة الانتقالية.

## اسم المكوّن 3:

تدبير المشروع و الرصد و التقييم

سيمول هذا المكون التكاليف المرتبطة باشتغال وحدة إدارة المشروع في خضم وزارة الداخلية لضمان نجاح تنفيذ المشروع و فعاليته طبقا للاتفاقية المالية، و لوثيقة تقييم المشروع و دليل تشغيل المشروع. و سيمول هذا العنصر: المستشارين التقنيين و الموظفين الأجورين ( غير موظفي الدولة) الذين تحتاجهم وحدة إدارة المشروع من أجل تنفيذ هذا الأخير و تجهيزه و من أجل تغطية تكلفة تشغيل وحدة إدارة المشروع المرتبطة بشكل مباشر بالتدبير اليومي للمشروع و التدقيق الداخلي و التدقيقات السنوية الخارجية.

## IV. سياسات الحماية الممكنة التطبيق

سياسات الوقائية الناجمة عن المشروع	نعم	لا	يتم تأكيده
التقييم البيئي OP/BP 4.01		X	
الموائل الطبيعية OP/BP 4.04		X	
الغابات OP/BP 4.36		X	
إدارة الآفات OP 4.09		X	
الموارد الثقافية المادية OP/BP4.11		X	
الشعوب الأصلية OP/BP 4.10		X	
إعادة التوطين القسري OP/BP 4.12		X	
سلامة السدود OP/BP 4.37		X	
المشاريع المقامة في الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50		X	
المشاريع المقامة في مناطق النزاع OP/BP 7.60		X	

## VI. التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

100.00	التمويل البنكي الكامل	100.00	تكلفة المشروع
		0.00	فجوة التمويل
المبلغ			مصدر التمويل
0.00			المقترض
100.00			البنك الدولي للإنشاء والتعمير
100.00			المبلغ الإجمالي

## VI. جهة الاتصال

### البنك الدولي

الإتصال: Diego Angel-Urdinola

الصفة : المستشار الإقتصادي الأول

الهاتف : 473-4161 (202)

البريد الإلكتروني: [dangelurdinola@worldbank.org](mailto:dangelurdinola@worldbank.org)

### المقترض/ العميل/ المتلقي

الإسم : المملكة المغربية

الإتصال: السيد عبد الكريم العمراني

الصفة: مدير التعاون الدولي-وزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة و الحكامة

الهاتف: 212537687316

البريد الإلكتروني: [elamrani@mag.gov.ma](mailto:elamrani@mag.gov.ma)

### الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

الإسم : وزارة الداخلية

نقطة الإتصال : السيدة أمينة بن عمر

الصفة: رئيسة وحدة التنسيق

الهاتف: 212537767404

البريد الإلكتروني: [amina\\_benomar@yahoo.fr](mailto:amina_benomar@yahoo.fr)

## VII. للمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بـ:

### البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

الهاتف: 458-4500 (202)

الفاكس: 522-1500 (202)

الموقع الإلكتروني <http://www.worldbank.org/infoshop>